60 عامًا
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية
IAEA

المؤتمـــر العـــام

GC(60)/OR.3
تاريخ الإصدار: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية الستون

الجلسة العامة

محضر الجلسة الثالثة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الثلاثاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: سعادة الداتو عدنان بن عثمان (ماليزيا)
ثم: السيد أنديريا (شيلي)
ثم: سعادة الداتو عدنان بن عثمان (ماليزيا)

المحتويات

بند جدول الأعمال[1]		الفقـــرات
٧	المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠١٥ *(تابع)*	١-١٣٨
	كلمات مندوبي:	
	مصر	١-١٣
	جمهورية الكونغو	١٤-٢٠
	أنغولا	٢١-٢٧
	الكرسي الرسولي	٢٨-٣٥
	بيلاروس	٣٦-٤٥
	بولندا	٤٦-٥٥
	ألمانيا	٥٦-٦٨

[1] الوثيقة GC(60)/20.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر. وينبغي أن ترسل التصويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي:
Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Wagramerstrasse 5, P.O. Box 100, A-1400 Vienna, Austria; fax +43 1 2600 29108;
أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

المحتويات (تابع)

	الفقـــرات
ليتوانيا	٦٩-٨٠
لاتفيا	٨١-٨٧
إسبانيا	٨٨-٩٦
الفلبين	٩٧-١٠٦
أذربيجان	١٠٧-١١٣
أوكرانيا	١١٤-١٢٠
البحرين	١٢١-١٢٧
شيلي	١٢٨-١٣٨

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(60)/INF/6.

٧- المناقشة العامة والتقرير السنوي لعام ٢٠١٥ (تابع)
(الوثيقة GC(60)/9 ومعلومات إضافية)

١- أشار السيد المرقبي (مصر) إلى الاحتفالات المعقودة بمناسبة الذكرى الستين لإنشاء الوكالة، وأشاد بالوكالة لما تقدِّمه من دعم في مجال التطبيقات السلمية للطاقة النووية تعزيزاً للسلام والصحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية.

٢- وقال إنَّ مصر تستعد لبناء محطات للقوى النووية من أجل التصدي للعقبات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة لديها فيما يتعلق بتوليد الكهرباء وإمدادات المياه. وإنَّها سوف تستخدم كلَّ محطة جديدة للقوى النووية في تنمية برامج البحث العلمي والنهوض بالتصنيع المحلي.

٣- وأضاف أنَّ مصر قد أعلنت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إطلاق برنامج لبناء أربع وحدات لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية، واتخاذ خطوات لبناء أول محطة لتوليد الكهرباء استناداً إلى خبرات مصرية بالتعاون مع الشركاء الدوليين والوكالة. وقال إنَّه منذ ذلك الحين اتُّخذت خطوات لتحسين البنية الأساسية التشريعية والمؤسسية والرقابية فيما يخصُّ الأنشطة المتعلقة بالطاقة النووية، بما في ذلك إعادة هيكلة المجلس الأعلى للاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وسنّ قانون تنظيم الأنشطة النووية رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ ولائحته التنفيذية، وإنشاء هيئة مستقلة للرقابة النووية والإشعاعية، وتوقيع عقد بشأن الخدمات الاستشارية للمشاريع والدراسات التقنية والاستراتيجية ودراسات المواقع وفقاً للمتطلبات الدولية ومتطلبات الوكالة. وأضاف أنَّ نتائج الدراسات قد أُدمجت في كتيّب بشأن الشروط والمواصفات التقنية، وتضمَّن هذا الكتيّب أيضاً خبرات مستمدة من تجارب أجرتها بلدان أخرى.

٤- وقال إنَّه تمَّ اختيار شريك استراتيجي للمشاركة في تنفيذ مشروع محطة القوى النووية. وإنَّ بلاده أرسلت استفسارات سابقة على التنفيذ بشأن المواصفات والشروط الخاصة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الخفيف المضغوط إلى الدول المصدِّرة للتكنولوجيا النووية. وأضاف أنَّه جرى الاتصال بالوزراء المعنيين في الدول المشار إليها بغية إجراء مفاوضات مبدئية بشأن تشييد وحدات لتوليد الطاقة النووية في موقع الضبعة. وقال إنَّ تلك الدول أعربت عن استعدادها البدء في المفاوضات بشأن الخطوات المحدَّدة اللازمة لتنفيذ برنامج نووي سلمي في مصر. وإنَّ اجتماعات ثنائية عُقدت مع كل دولة، وزار خبراء من الدول المعنية موقع محطة القوى النووية بالضبعة، وقدَّمت مصر متطلباتها التقنية والاقتصادية والمالية إلى الوفود لاستخدامها كمدخلات لتقديم اقتراحات تقنية ومالية شاملة لتنفيذ المشروع، ووُقِّعت بعض مذكِّرات التفاهم والاتفاقات، وهناك بعضٌ آخر قيد المناقشة. وأضاف أنَّ الاختيار قد وقع على الاتحاد الروسي ليكون الشريك الاستراتيجي لتنفيذ البرنامج النووي. وقال إنَّه إلى حين إبرام اتفاق شامل، وقَّعت الدولتان في شباط/فبراير ٢٠١٥ اتفاقاً بشأن وضع البرنامج، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ اتفاقاً حكوميًّا دوليًّا واتفاقاً ماليًّا حكوميًّا دوليًّا. وإنَّ المفاوضات لم تزل جارية بشأن الجوانب التقنية والمالية والقانونية من الاقتراح الروسي بشأن تصميم محطة القوى النووية وتجهيزها وتشييدها، وبشأن استيراد الوقود النووي والخدمات الاستشارية التشغيلية والتصرف في الوقود المستهلك.

٥- وأضاف أنَّ مصر تطمح إلى الاضطلاع بجميع الأنشطة التي تنطوي على الاستخدام السلمي للطاقة النووية بطريقة شفافة وبالتعاون الوثيق مع الوكالة، امتثالاً لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ولاتفاق الضمانات الشاملة الخاص بها. وقال إنَّه، مع ذلك، لا ينبغي أن تترتب على تطبيق الضمانات أيُّ التزامات تكميلية.

وإنَّ جميع الشواغل ينبغي أن تؤخذ في الحسبان وأن تخضع للإشراف بطريقة تضمن عدم التمييز بين الدول الأعضاء وعدم تسييس المعايير المطبَّقة.

٦- وأضاف أنَّ مصر تشدِّد على أهمية تحقيق التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وجني أكبر قدر ممكن من الفوائد من الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقال إنَّه من الضروري ضمان حق شعوب المنطقة في الحماية من التهديد الذي تشكِّله الأسلحة النووية. وإنَّ المسؤولية عن تحقيق المساواة فيما بين الدول في المنطقة والأمان من التهديدات النووية تقع على عاتق جميع الدول، إلى حين القضاء التام على الأسلحة النووية وقصر استخدام الطاقة النووية على تنمية البشر ومنفعتهم، وفقاً لنظام الوكالة الأساسي، الذي يشجِّع الوكالة على تعزيز نزع السلاح في جميع أنحاء العالم. وأضاف أنَّ مصر تواصل عملها الجاد من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وإخضاع جميع المرافق النووية في جميع دول المنطقة لضمانات الوكالة.

٧- وقال إنَّ مصر تأسف للافتقار إلى الإرادة السياسية لتنفيذ القرار المعتمد عام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأضاف أنَّ بلاده تدعو الدول الوديعة لمعاهدة عدم الانتشار إلى أن تضطلع بمسؤوليتها وتبذل جهوداً دؤوبة من أجل تنفيذ ذلك القرار، الذي يعُدُّ ركيزة من الركائز التي يقوم عليها نظام عدم الانتشار. وقال إنَّ الحاجة إلى إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل صارت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وأضاف أنَّ مصر تدعو جميع الدول الأعضاء إلى التصويت لصالح مشروع القرار بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يتَّخذ الخطوات اللازمة لإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

٨- وقال إنَّ مصر تشيد بالوكالة على دعمها المشاريع التي تُنفَّذ في إطار برنامج التعاون التقني مع مصر بشأن توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر، وعلى تقديم المشورة التقنية، وعلى بناء قدرات الموارد البشرية في مصر على إدارة وتنفيذ البرنامج. وأضاف أنَّ هذه المشاريع تشمل الاستفادة من إمكانات ثاني مفاعل بحوث متعدِّد الأغراض في مصر، واستخدام التكنولوجيا النووية في تحليل تلوُّث الأغذية في المختبر المرجعي، وتدريب موظفين مصريين على إجراءات الأمان المتَّبعة في وحدة حرق النفايات الضعيفة الإشعاع، وإزالة النشاط الإشعاعي من الأجهزة والمعدَّات الملوثة بمواد مشعَّة موجودة في البيئة الطبيعية، واستخدام التكنولوجيا النووية لدراسة الموارد المائية ولبناء القدرات البشرية لأغراض مشاريع مفاعلات القوى النووية.

٩- وقال إنَّ مصر وقَّعت إطارها البرنامجي القُطري الثالث والخاص بمشاريع للتعاون التقني تتناول مشاريع رئيسية معنية بالأمان النووي بشأن التصرُّف المتكامل في المصادر المشعَّة، وتطبيق لوائح توكيد الجودة في مجال التصرُّف في النفايات المشعة، وتدريب الموارد البشرية على التصدي للحوادث النووية والإشعاعية.

١٠- وأضاف أنَّ مصر أتاحت خدمات خبرائها ومرافقها البحثية لبرامج تدريبية عقدتها الهيئة العربية للطاقة الذرية والوكالة واتفاق أفرا بالتعاون مع الوكالة لفائدة مشاركين من الدول العربية والأفريقية. وقال إنَّ مصر تدعو الوكالة وجهازي تقرير السياسات بها إلى المحافظة على التوازن في الأنشطة المنصوص عليها في نظامها الأساسي بين الأنشطة الترويجية وغير الترويجية، وإلى تخصيص موارد الوكالة المالية والبشرية والسياسية بطريقة تمكِّنها من أداء المهام المنصوص عليها في نظامها الأساسي للنهوض بالشعار الجديد الذي وُضع احتفالاً بالذكرى الستين لإنشائها، ألا وهو *تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية*.

١١- وأضاف أنَّ مصر قد اضطلعت بأنشطة للبحث والتطوير بشأن التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مجالات الصحة والتغذية والزراعة والصناعة والموارد المائية والموارد المعدنية، بهدف تعزيز التنمية المستدامة وفي سبيل

خدمة المجتمع. وقال إنَّ علماء وخبراء مصريين شاركوا في العديد من مشاريع الوكالة البحثية، وإنَّ مصر قد اتَّخذت خطوات من أجل بناء القدرات الوطنية على استخلاص اليورانيوم وعناصر الأتربة النادرة من حامض الفسفوريك، ومن ثمَّ ضمان توفير إنتاج محلي مأمون من ذلك الحامض دعماً للصناعات الرئيسية، مثل صناعتي الأسمدة الفوسفاتية وعلف الحيوانات. وإنَّ مصر، بالإضافة إلى ذلك، تعمل على بناء القدرات الوطنية على الرصد الإشعاعي في مرافق القوى النووية المعتزم تشغيلها في المستقبل. وأضاف أنَّ التطبيقات النووية الأساسية تنطوي على الاستفادة من مفاعل البحوث المتعدد الأغراض الثاني ومن مرافق معنية بالنظائر المشعة وأشعة غاما.

١٢- وقال إنَّ مصر إذ تسلِّم بأنَّ المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق فرادى الدول، فإنَّها تشدِّد على أهمية الدور الذي تؤدِّيه الوكالة في تنفيذ أنشطة الأمن النووي وأهمية اتِّباع نهج متوازن بين القضايا المتعلقة بنزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وأضاف أنَّ مصر تأمل أن يشكِّل المؤتمر الدولي المقبل المعني بالأمن النووي خطوة صوب تحقيق هذه الأهداف، وأنَّ بلاده تعتبر القضاء على الأسلحة النووية السبيل الأوحد لإرساء منظومة فعالة للأمن النووي على الصعيد الدولي ولضمان عدم وصول هذه الأسلحة إلى أيدي جهات فاعلة من غير الدول وعدم استخدامها من جانب الدول.

١٣- وقال إنَّ مصر قد اعتمدت، في إطار سعيها للتعاون الوثيق مع الوكالة بشأن الأمن النووي، خطة متكاملة لدعم الأمن النووي وخطة عمل محدَّدة لتنفيذ الأنشطة التي تمَّ التوصُّل إلى اتفاق بشأنها فيما يتعلق بتعزيز منظومة الأمن النووي.

١٤- وهنَّأ السيد مابيالا (جمهورية الكونغو) الوكالة بمناسبة الذكرى الستين على إنشائها، وقال إنَّ الكونغو تتطلَّع إلى عالم تعزِّز فيه الطاقة النووية من سعادة البشرية وتقدُّمها. وأضاف أنَّ الوكالة قد قطعت بالفعل خطوات واسعة في مجالات مثل الصحة والزراعة والبيئة، وأنَّ ارتفاع عدد الدول الأعضاء يدلُّ على تأثيرها المتزايد.

١٥- وقال إنَّ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تُسهم في السلام والأمن والتنمية على الصعيد العالمي إسهاماً لا يُقدَّر بثمن، ومن ثمَّ فإنَّ تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية ينبغي أن يكون هدفاً أساسيًّا في السنوات المقبلة. وأضاف أنَّ الكونغو، من هذا المنطلق، ترحِّب بالاتفاق المبرم مع إيران بشأن برنامجها النووي، والذي أثبت أنَّ أفضل النتائج تتحقَّق من خلال المفاوضات والحوار.

١٦- وقال إنَّ الكونغو، مع ذلك، تُعرب عن قلقها من عدم تحقيق تقدُّم كبير في مجال نزع السلاح وفي إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار. وإنَّ الكونغو، بصفتها دولة عضواً في معاهدة عدم الانتشار وفي معاهدة بليندابا التي أُنشئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تدعو الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك بغية تحقيق الحلم المشترك المتمثِّل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١٧- وأضاف أنَّ الكونغو تعطي أولوية عالية للتعاون المتعدِّد الأطراف مع الوكالة منذ أن صارت عضواً فيها في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وأنَّها اضطلعت ببناء قدراتها على تنفيذ سياسات تدعم الرعاية الصحية وتحسين الإنتاجية الزراعية وإدارة البيئة.

١٨- وقال إنَّ الأمان والأمن النوويين يتَّسمان بأهمية قصوى للجميع، ومن ثمَّ فإنَّ الكونغو تؤكِّد مجدَّداً إرادتها السياسية لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ومكافحة الإرهاب النووي والإشعاعي والبيئي، وحماية

الهواء والأرض من الآثار الضارة الناجمة عن الإشعاعات المؤينة. وأضاف أنَّ المادتين ٤٢ و٤٣ من دستور الكونغو تنصَّان على التصرُّف في المصادر المشعة ومراقبتها.

١٩- وقالَ إنَّ بلاده تعمل على إنشاء سلطة تتولى تنظيم الوقاية من الإشعاعات والأمان والأمن النوويين. وإنَّ هذه السلطة سوف تضطلع بمراقبة المصادر والمواد النووية من أجل منع وصولها إلى أيدي أطراف سيِّئة النية ترغب في إنتاج أجهزة لنشر الإشعاعات أو أجهزة للتعرض الإشعاعي أو أجهزة نووية ارتجالية الصنع. وإنَّ هذه السلطة سوف تعزِّز ثقافة الأمان والأمن النوويين، وتضع الممارسات الجيدة، وتُرسي آلية لتنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات الصادرة عن الوكالة، وتضمن الحماية المادية وتكافح الاتِّجار في المصادر والمواد المشعة والنووية عبر حدود البلاد وفي أراضيها. وأضاف أنَّ الكونغو، بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، تلتمس الدعم السياسي لمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها والإرشادات التكميلية بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، وأنَّها تعتزم إنشاء محاكم لملاحقة من يخالفون اللوائح التنظيمية النووية.

٢٠- وقال إنَّ بلاده تعلِّق أهمية كبيرة على التعاون التقني مع الوكالة، وأنَّها سعت رسميًّا إلى اعتبارها جهة مضيفة معترفاً بها لعقد حلقات العمل والاجتماعات والدورات التدريبية الإقليمية ودون الإقليمية بشأن الأمان والأمن النوويين.

٢١- وقال السيد بورجس (أنغولا) إنَّ الذكرى الستين لإنشاء الوكالة، التي تجسَّدت في شعار "٦٠ عاماً على إنشاء الوكالة — تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، تمثِّل علامة بارزة رئيسية في تاريخ الوكالة وإسهامها في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع. وأضاف أنَّ أنغولا تناشد جميع الدول الأعضاء أن تحترم مبادئ معاهدة عدم الانتشار من أجل ضمان أن تُستخدم المساعدة المقدَّمة تحت إشراف الوكالة أو مراقبتها للأغراض السلمية فقط.

٢٢- وقال إنَّ أنغولا تابعت النجاح في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة وانضمَّت إلى المجتمع الدولي في الترحيب بالشفافية التي أبدتها جمهورية إيران الإسلامية في عملية الرصد والتحقُّق التي تقودها الوكالة، والتي وضعت أسساً راسخة لبناء السلام في الشرق الأوسط.

٢٣- وأشادت أنغولا بالأمانة على مساهمتها المتواصلة والقيمّة والتي لا غنى عنها في إطار برنامج التعاون التقني من أجل تحقيق التنمية والتعزيز المتعدِّد الأوجه لاستخدام التكنولوجيا النووية في الزراعة والصحة في البلاد.

٢٤- وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، استضافت أنغولا المؤتمر الدولي الأول بشأن السرطان الذي رُكِّز فيه على الوقاية من السرطان وعلاجه، بحضور ممثّلين عن هيئات وطنية ودولية، واعتُمدت خلال هذا المؤتمر توصيات بشأن التدابير والوسائل الوقائية، والرعاية في المستشفيات، والرعاية التسكينية على نطاق المجتمعات المحلية، والرسائل التعليمية، والتوعية في مجال الصحة، والوقاية من السرطان، وتدريب المختصين. وتأمل أنغولا أن تتلقى المساعدة التقنية من الوكالة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٢٥- وتدعم الوكالة إجراء دراسات جدوى بشأن استخدام تقنية الحشرة العقيمة في إطار المكافحة المتكاملة لتجمعات ذباب تسي تسي على نطاق مناطق بأسرها، واستخدام التقنيات النووية والجزيئية بغية تشخيص الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومكافحتها، وتوسيع نطاق خدمات العلاج الإشعاعي، وبناء القدرات الوطنية من أجل

تحسين التغذية البشرية والصحة، وإنشاء مختبر للهيدرولوجيا النظيرية، والتصرّف في المواد المشعة الموجودة في البيئة الطبيعية، وتعزيز استخدام الهيدرولوجيا النظيرية في تخطيط الموارد المائية وإدارتها وتنميتها.

٢٦- ويسرُّ أنغولا أن معدل تحقيق التعهدات لصندوق التعاون التقني بلغ ٩٤,١% في عام ٢٠١٥ ويدعو هذا البلد الدول الأعضاء إلى الاحتفاظ بحق الاستفادة من صندوق التعاون التقني إذا تعذّر عليها تقديم أية مساهمة إلى صندوق التعاون التقني بسبب ما يطرأ في ظروفها من تغيّرات سلبية.

٢٧- وتدعم أنغولا المؤتمر الدولي القادم بشأن الأمن النووي قلباً وقالباً وترى أن الوكالة تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الجهود الدولية المبذولة من أجل منع إساءة استخدام المواد النووية وغيرها من المواد المشعة ومن أجل بناء نظام دولي للأمن النووي يكون أكثر فعالية وصرامة. وأنغولا ملتزمة تماماً بالتعاون مع الوكالة في تهيئة مستقبل حافل بالسلام والتقدّم والرفاه، وفي تحقيق ازدهار جميع الشعوب.

٢٨- ونقل المونسنيور كاميلييري (الكرسي الرسولي) إلى جميع المشاركين في الدورة الستين للمؤتمر العام أطيب أمنيات قداسة البابا فرنسيس، داعياً المجتمع الدولي إلى العمل من أجل إخلاء العالم من الأسلحة النووية وإلى تطبيق معاهدة عدم الانتشار تطبيقاً كاملاً بغية منع هذه الأسلحة، بالنظر إلى أن الأخلاقيات والقوانين القائمة على خطر التدمير المتبادل، وربما على فناء البشرية جمعاء، متناقضة وتخرق إطار الأمم المتحدة بكامله، وذلك ما سيحوّل الأمم المتحدة إلى أمم يوحّدها الخوف والارتياب. وفي مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، يجب أن تحل أخلاقيات المسؤولية محل الخوف وعدم الثقة، وذلك ما سيهيّئ جواً تسوده الثقة سيكون مؤاتياً لإجراء مناقشة متعددة الأطراف من خلال تعاون متسق ومسؤول ضمن المجتمع الدولي.

٢٩- لذا يشيد الكرسي الرسولي بجميع الأعمال التي تضطلع بها الوكالة والتي عزّزت التعاون الدولي في استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية والتنمية البشرية المتكاملة، ومنعت الانتشار النووي وساهمت في نزع السلاح النووي، ويدعم الكرسي الرسولي هذه الأعمال. ويرى الكرسي الرسولي أنه ما زال لا يمكن الاستغناء عن الوكالة، التي عزّزت ثقافة الأمان بعد حادثي تشرنوبل وفوكوشيما دايتشي، من أجل تعزيز الأمان والأمن النوويين، ولكن لا بد من المزيد من العمل للتقليل من المخاطر ذات الصلة بوقوع حوادث وبالإرهاب النووي وبانتشار المواد النووية انتشاراً غير مشروع. ويدعو إلى تعزيز آليات رئيسية من قبيل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ومدونات قواعد السلوك للوكالة بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وبشأن أمان مفاعلات البحوث بغية تحقيق نظام أشمل وأكثر إلزاماً وفعالية فيما يخص الأمان والأمن النوويين.

٣٠- ويشيد الكرسي الرسولي ببرنامج التعاون التقني للوكالة بصفته وسيلةً أساسيةً من وسائل نقل العلوم والتكنولوجيا النووية إلى الدول الأعضاء تعزيزاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والشاملة لأنه حسّن حياة ملايين الناس إذ أنه يلائم احتياجات الدول المتلقية والأولويات الوطنية في التصدي للمشكلتين الملحتين المتمثلتين في الفقر والتدهور الصحي والبيئي، وإذ أنه يتيح للدول إحراز التقدّم نحو تحقيق أهدافها التنموية وإدارة الموارد البشرية والطبيعية على نحو مسؤول. وكانت مساهمة الوكالة في التحسينات في الزراعة، ومكافحة التلوّث، وإدارة المياه، والتغذية، وأمان الأغذية، ومكافحة السرطان، ومكافحة الأمراض المعدية، وهي مساهمة أتاحتها التكنولوجيا النووية، جديرة بالذكر وقيّمة.

٣١- ويهيب الكرسي الرسولي بدعم مساهمات الوكالة في التنمية المستدامة وبتعزيزها بغية مواجهة التحديات المتبقية الكثيرة، ولا سيما في العالم النامي، وبالنظر إلى نزع السلاح النووي من وجهة نظر الفقراء بدل وجهة

نظر الأقوياء، وذلك لأن هناك ترابطاً بين التفاوت والأسلحة النووية بقدر ما تبدّد مصروفات الأسلحة النووية ثروة الأمم وتمثّل تخصيصاً خاطئاً للموارد التي سيكون من الأحصف استثمارها في التنمية البشرية المتكاملة والتعليم والصحة وتخفيض الفقر المدقع.

٣٢- ولا يتوهّم الكرسي الرسولي بشأن التحديات المرتبطة بإخلاء العالم من الأسلحة النووية، لأنه أُحرز القليل من التقدّم من خلال معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية والمعاهدة الجديدة المتعلقة بخفض الأسلحة الاستراتيجية ومبادرات أحادية الطرف وغيرها من التدابير. لذا يدعو الدول الحائزة للسلاح النووي إلى تجديد الحد من التسلح وعمليات نزع السلاح وإلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز النفاذ لأن ذلك أفضل السبل المؤدية إلى وقف الانتشار النووي والاضطلاع بدور طليعي في إحراز التقدّم نحو نزع السلاح النووي.

٣٣- ويرى الكرسي الرسولي، إذ يشيد بأنشطة التحقّق والرصد التي تضطلع بها الوكالة فيما يخص جمهورية إيران الإسلامية من التزامات ذات صلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، أن من شأن الاتفاق تعزيز الثقة المتبادلة والمساهمة في تحقيق المزيد من السلام والأمن في المنطقة وتعزيز الحوار والتعاون بشأن المسائل الأخرى، بما أن حل النزاعات في الشرق الأوسط يقوم على الحوار والتفاوض لا الصدام.

٣٤- ويدعم الكرسي الرسولي، الذي يشعر ببالغ القلق حيال الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما يبذله المجتمع الدولي من جهود متواصلة من أجل إحياء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وتمكين الوكالة من استئناف الاضطلاع بدورها المتمثّل في الرصد والتحقّق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن ذلك أساس السلام والاستقرار الإقليميين وسلامة نظام عدم الانتشار. ويدعو الكرسي الرسولي إلى إرساء أخلاقيات عالمية جديدة فيما يخص المسؤولية والتضامن والأمن التعاوني، لكي تُستخدم التكنولوجيا النووية في إطارها لأغراض سلمية فقط ولئلا تمثّل أي خطر. ويدعو أيضاً إلى مراجعة تعريف مفهوم "الأمن القومي" الذي تستخدمه الدول، ولا سيما الدول التي تمتلك السلاح النووي مراجعةً عاجلةً وشاملةً وشفافةً، بما أن مستقبل أمن كل بلد يتوقّف على ضمان السلام والأمن والاستقرار في جميع البلدان الأخرى.

٣٥- ويولي الكرسي الرسولي أهمية كبيرة للعمل الذي تضطلع به الوكالة مع المنظمات الدولية المعنية بغية ضمان استخدام التكنولوجيا النووية على نحو مأمون وآمن وسلمي، وللدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه والذي تضطلع به الوكالة في ضمان الأمن الدولي وفي تعزيز نظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق فيه حقوق جميع الأشخاص وحرياتهم على نحو وافٍ.

٣٦- وقال السيّد ميخادجيوك (بيلاروس) إن الوكالة، خلال السنوات الستين التي تلت إنشاءها، تحوّلت إلى جهة الاتصال العالمية من أجل تنسيق التعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وضمان الأمان والأمن النوويين، ومنع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب النووي، وحقّق أعضاؤها إنجازاً كبيراً من خلال تطبيق الضمانات، والاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية والتطبيقات النووية المأمونة.

٣٧- وكانت بيلاروس أول البلدان الموقّعة على معاهدة عدم الانتشار وتخلت طوعياً ومن دون أية شروط مسبقة عن إرث الأسلحة النووية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ومعاهدة عدم الانتشار ضرورية للأمن والأمان الدوليين. وتدعم كاملةً العمل المضطلع به من أجل تعزيز نظام الضمانات للوكالة وتطويره وضمان أن يظل مفهوماً وموضوعياً وغير متسم بالطابع السياسي وقائماً على التقنيات، في حين يبيّن حقوق الأطراف في اتفاقات الضمانات

والتزاماتها. وترحّب بالحوار المفتوح والبنّاء بين الدول الأعضاء والأمانة بشأن السبل والوسائل المؤدية إلى تحسين نظام الضمانات وآليات التحقّق.

٣٨- وترحّب بيلاروس بجهود الوكالة المتعددة الأوجه الرامية إلى تعزيز البحث واستخدام التكنولوجيا النووية والإشعاعية في الطب والصناعة والزراعة. وتدعم التطوير المستمر لخدمات الطاقة النووية التي تقدّمها الوكالة إلى البلدان الحديثة العهد في المجال النووي، ولا سيما بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية، وترى أنه يمكن تحسين نهج الوكالة المبيّن في *المعالم البارزة لإرساء بنية أساسية وطنية للقوى النووية* في حال تم إيراد التجارب المكتسبة من التعاون مع الدول الأعضاء. وتأمل بيلاروس أن تستقبل بعثة من بعثات الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية من أجل المرحلة الثالثة من برنامجها الوطني للطاقة النووية.

٣٩- واستفادت بيلاروس من مشاريع التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة بغية تحسين التدريب المقدَّم إلى الجهة المعنية بتشغيل المنشآت النووية وإلى الموظفين العاملين لدى الجهات الرقابية. واستقبلت في عام ٢٠١٦ بعثات خبراء عدة من أجل بناء مهارات التشغيل وإجراء برنامج تدريب انطوى على مواد تدريبية ومحاكاة كاملة النطاق لمحطة القوى النووية التي ستُنشأ في المستقبل. وكانت الأجهزة الحاسوبية التي تحاكي معدات المحطات والنظام الحاسوبي التدريبي القابل للتعديل الذي طوّر في إطار مشاريع التعاون التقني بالغة الأهمية في تدريب الموظفين، وبيلاروس مستعدة لتبادل تجاربها مع جميع الأطراف المهتمة. وتشيد إدارة التعاون التقني بما بدا من كفاءة وفعالية، وتشدّد على أنها قدّمت مساهماتها إلى صندوق التعاون التقني على نحو كامل ووفق الجدول الزمني المقرَّر.

٤٠- وخلال السنوات الثلاثين الأخيرة خصّصت بيلاروس موارد طائلة للتقليل من عواقب حادث محطة تشرنوبل للقوى النووية، لكن المسائل الملحة باقية، من قبيل الرصد الصحي الشامل لحالة الأهالي المتأثرين، وتطوير الزراعة والغابات في منطقة ملوَّثة، ومنع الحرائق وإطفائها. وساهمت الوكالة مساهمةً قيّمة في ذلك من خلال إجراء دراسات بشأن عواقب الحادث، والتوصيات بشأن الحماية من الإشعاعات وإعادة تأهيل المناطق المتأثرة. وتعزّز بيلاروس مبادرة رامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة من خلال الشراكة والابتكار والاستثمار، وترى في الوكالة الشريك الاستراتيجي في هذا البرنامج.

٤١- وترى بيلاروس أن حادثي تشرنوبل وفوكوشيما بيّنا أنه ينبغي أن تُولى الأولوية العليا للأمان النووي، وأدت الوكالة عن حق دوراً طليعياً في تنظيم عمل المجتمع الدولي تحقيقاً لهذا الهدف وتظل أحكام خطة العمل بشأن الأمان النووي بمعظمها صالحةً لكي تكون مبادئ توجيهية من أجل المستقبل.

٤٢- وكانت استعراضات الوكالة مؤاتيةً لإدخال تحسينات في الأمان والأمن النوويين، وأدت الوكالة دوراً فعالاً في تطوير البنية الأساسية الوطنية للأمان النووي وفي زيادة فعالية الهيئات الرقابية الوطنية في الدول الأعضاء التي تستهل برامج خاصة بالقوى النووية. وأجريت حلقات دراسية وفعاليات تدريبية وزيارات خبراء في بيلاروس عام ٢٠١٦. وتقرَّر إجراء بعثات في إطار الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية وفي إطار خدمة تصميم المواقع والأحداث الخارجية، وستُجرى أيضاً بعثة في إطار استعراض إجراءات التأهب للطوارئ وبعثة أولية ترمي إلى تقييم الأمان التشغيلي لمحطة القوى النووية التي ستُنشأ.

٤٣- وعملت بيلاروس مع جميع الشركاء المهتمين، من قبيل المحفل التعاوني الرقابي؛ ومُنحت صفة المراقب في المحفل التعاوني للرقابيين المعنيين بالمفاعلات المبردة والمهدأة بالماء ورابطة الرقابيين النوويين الأوروبيين

الغربيين وانضمت إلى الرابطة العالمية للمشغلين النوويين. وستُكمل بحلول عام ٢٠١٦ المرحلة الأولى من اختبارات التحمُّل التي ستخضع لها محطتها للقوى النووية.

٤٤- وإذ رحّبت بدخول تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، تدعو بيلاروس جميع الدول والوكالة إلى الاضطلاع بعمل تعاوني من أجل التصدي لما يواجهه الأمن النووي من مخاطر وتهديدات. وهي تنفّذ إجراءات حكومية داخلية بغية إدخال التعديل حيّز النفاذ وستشارك مشاركةً نشطةً في المؤتمر الدولي القادم بشأن الأمن النووي.

٤٥- وتشيد بيلاروس بالإنجازات التي حقّقتها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض وتدعو إلى تحسين التقرير السنوي لعام ٢٠١٥.

٤٦- وقال السيّد بيوتروفسكي (بولندا) إنَّه تجري مراجعة برنامج بولندا للقوى النووية، الذي يمثّل خريطة طريق من أجل تطوير قطاع الطاقة النووية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ والذي يشتمل على بناء أول محطتين للقوى النووية في بلاده، وتبلغ قدرتهما المشتركة ٦٠٠٠ ميغاواط (كهربائي) من أجل تزويد ٥٠ تيراواط-ساعة من الكهرباء سنوياً. وسيوفَّر ذلك سنويا قرابة ٣٦ طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أي رُبع الانبعاثات السنوية الراهنة الصادرة عن قطاع الكهرباء في بولندا. وسيتم انتقاء الموقع، وتكنولوجيا المفاعل والشركاء الاستراتيجيين ونموذج التمويل قبل اتخاذ قرار مبدئي بشأن المشروع. وسيؤثّر نموذج الأعمال الخاص بتجارة الطاقة في آلية الدعم بعد اختياره.

٤٧- وأُدرجت المهام المؤسساتية المعيَّنة والجداول الزمنية والتمويل والاحتياجات والأهداف وجرد النفايات المشعة والوقود النووي المستهلك وتقديرات الكميات المستقبلية للنفايات في الخطة الوطنية البولندية الخاصة بالنفايات المشعة والوقود المستهلك. وتُجرى حالياً دراسات جيولوجية تمهيدية بغية بناء مستودع على سطح الأرض من أجل إيداع النفايات المنخفضة والمتوسطة الإشعاع فيه.

٤٨- وخلصت بعثة الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية التي أُوفدت إلى بولندا في مطلع عام ٢٠١٦ إلى أن خطوات رئيسية اتُخذت بغية تعزيز نظام البلد للأمن النووي وأن الممارسات الجيّدة متبعة في النظام الوطني الخاص بالأمن النووي وفي المنشآت التي تمت زيارتها؛ وأوصت بإدخال المزيد من التحسينات.

٤٩- ومن أجل تطوير قطاعها الخاص بالقوى النووية، تستلزم بولندا اتباع نهج تنظيمي وتشريعي مصمَّم بحسب الاحتياجات ينطوي على ثقافة مثلى من حيث التقنيات والإدارة والاتصال، وستولِّد قواها النووية بما يتماشى كلياً مع القانون الدولي والأنظمة الأوروبية ومعايير الأمان التي تصدرها الوكالة وغيرها من الهيئات الدولية، بما أن النهج التنظيمي الآنف الذكر يضفي الأسبقية على التشغيل الآمن والمأمون للمنشآت النووية.

٥٠- وخلصت بعثة المتابعة في إطار الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في بولندا إلى أن جميع التوصيات التي قُدِّمت خلال بعثة عام ٢٠١٣ نُفِّذت تنفيذاً كاملاً. وتتوقّع بولندا أن تستقبل المرحلة ٢ من بعثة الاستعراض المتكامل للبنية الأساسية النووية في عام ٢٠١٧ وستكون الدولة الأولى التي تستقبل بعثة من بعثات المؤسسة الوطنية للنفايات المشعة. وأحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ ما قدّمته بعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة لعام ٢٠١٣ من توصيات واقتراحات وتتوقّع متابعة لبعثة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في عام ٢٠١٧.

٥١- وتدرس اللجنة الاستشارية الجديدة التي تسدي المشورة لوزارة الطاقة أموراً منها الإمكانات السوقية للمفاعلات النووية المرتفعة الحرارة، بغية استخدامها رئيسياً بصفتها مصدراً من مصادر الحرارة الصناعية، التي ستقلّل كثيراً من واردات الغاز الطبيعي. ويجري وضع إطار الترخيص ذي الصلة والتواصل مع الشركاء الأجانب المعنيين.

٥٢- وتولي بولندا أهمية قصوى للحفاظ على أعلى المعايير فيما يخص الأمن النووي وتدعم العمل الذي تضطلع به الوكالة تحقيقاً لهذا الغرض. وإضافةً إلى المشاركة في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، تعزّز بولندا أمن منشآتها النووية من خلال القضاء على اليورانيوم الشديد الإثراء في مفاعلات البحوث الموجودة على أراضيها، وهي مفاعلات تزوَّد حالياً باليورانيوم الضعيف الإثراء فقط، إذ يُحتفظ باليورانيوم-٢٣٥ لأغراض سلمية فقط من قبيل محطات القوى النووية. وتتعهّد بمواصلة بذل الجهود الرامية إلى التقليل من استخدام اليورانيوم الشديد الإثراء في التطبيقات المدنية، إذ تلتزم بالقواعد الدولية بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل التزاماً راسخاً.

٥٣- واتخذت بولندا تدابير من أجل تحويل هيئتها الوطنية للرقابة النووية إلى هيئة رقابية عصرية ومهنية وشفافة تمام الشفافية تكون قادرة على تولي مهام جديدة مرتبطة بالبناء المخطَّط له للمحطة الأولى للقوى النووية التي ستقام في البلد، ولذا أرسلت ١٣ موظفاً يعملون لدى هيئتها الرقابية إلى الخارج من أجل التدريب أثناء الخدمة مع الهيئات الرقابية هناك؛ وهكذا سيجري تدريب ما مجموعه ٢٤ خبيراً في ١١ بلداً شريكاً في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧.

٥٤- ويبيّن الإطار البرنامجي القُطري لبولندا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ أن الهدف الطويل الأمد لتطوير قطاعها الخاص بالقوى النووية ورغبة البلد في المشاركة في جميع جوانب برنامج التعاون التقني مشاركةً نشطةً.

٥٥- وتهنّئ بولندا الوكالة بمناسبة ذكراها السنوية الستين. وتشيد بالمدير العام لأنه اضطلع بعمل ممتاز وتحلى بالتفاني وتدعم قيادته المستمرة على رأس الأمانة.

٥٦- وقال السيّد هيردان (ألمانيا) إن ألمانيا قرّرت التخلي التدريجي عن القوى النووية بحلول عام ٢٠٢٢ لكنه يحترم ما لكل دولة من حق سيادي يتمثّل في اختيار تشكيلة الطاقة وطريقة الإمداد الخاصتين بها. وتظل أهداف ألمانيا فيما يخص سياسات الطاقة طموحة جداً وستُستمد طاقتها رئيسياً من الطاقات المتجددة. وفي إطار السعي إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ، تتمثّل الركائز الأساسية لنظام ألمانيا فيما يخص الطاقة في المزيد من كفاءة الطاقة وحصة أكبر من الطاقات المتجددة ونظام أكثر مرونةً فيما يخص الطاقة مستقبلاً وتجديد البنية الأساسية للشبكات. وعلى الرغم من ذلك ستواصل ألمانيا الانخراط في القوى النووية لعقود عدة بما أن الأمان النووي، بما في ذلك أمان المفاعلات الأجنبية، يظل يتسم ببالغ الأهمية بالنسبة إلى ألمانيا التي تولي أهمية كبيرة للتعاون مع شركائها فيما يخص الأمان النووي. وستحافظ على مستواها العالي من الأمان النووي وستعزّزه عند الاقتضاء.

٥٧- وبما أنها تركّز حالياً على المرحلة الختامية لدورة الوقود، عيّنت ألمانيا لجنة وكلّفتها بمراجعة تمويل عملية التخلي التدريجي وضمان تمويل إخراج المنشآت من الخدمة وتفكيكها والتصرّف في النفايات النووية في وقت يواجه فيه مشغِّلو محطات القوى النووية عدم الاستقرار المالي. وفي تقريرها الختامي الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦، اقترحت اللجنة أن تُمزج الالتزامات التشغيلية بالمسؤولية المالية فيما يخص النفايات النووية. وهكذا سيظل المشغِّلون مسؤولين عن تنظيم إخراج المنشآت من الخدمة وتمويله، وعن تغليف النفايات النووية على النحو الواجب وتفكيك المفاعلات، في حين ستنظّم الحكومة تخزين النفايات المشعة والوقود المستهلك والتصرّف بها، ولهذه

الأغراض سيقدِّم المشغِّلون مبلغاً إجمالياً، بما في ذلك قسط المخاطر، إلى صندوق عمومي حديث الإنشاء. ويجري وضع حزمة تدابير تشريعية من أجل تنفيذ هذا النظام وستُستكمل العملية بحلول عام ٢٠١٦.

٥٨- وستواصل ألمانيا بذل قصارى جهدها من أجل تأدية دور طليعي في استخدام التكنولوجيا النووية في مجالات أخرى من قبيل الصناعة والبحث الطبي أو غيره. ومفاعل البحوث في الجامعة التقنية في ميونيخ بالغ الأهمية في إطار هذا السعي. وطوّرت وأنتجت ألمانيا مكوّنات مبتكرة من مكوّنات التكنولوجيا العالية ومواد خاصةً بالتطبيقات النووية، من قبيل البحث الأساسي وتطوير المواد والطب وتخزين الطاقة وإنتاج أشباه الموصلات.

٥٩- وتدافع ألمانيا عن النمو الاسمي الصفري في ميزانيات جميع المنظمات الدولية بغية إيجاد التوازن في مصروفاتها العمومية بسبب استمرار عدم اليقين المالي على المستوى العالمي ووجود أعباء إضافية فيما يخص الميزانية. وإضافةً إلى مساهمتها في الميزانية العادية، قدّمت ألمانيا منذ عام ٢٠١١ ما يقارب ٥ مليون يورو إلى صندوق الأمن النووي وستقدّم مساهمة إضافية قدرها مليون يورو إلى مشاريع الأمن النووي بحلول عام ٢٠١٦. وقدّمت مساهمة يزيد قدرها على ٦,٥ مليون يورو إلى مشروع تعزيز قدرات الخدمات التحليلية الخاصة بالضمانات بغية تحديث مختبر التحليل الخاص بالضمانات في زايبرسدورف ودعم مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية منذ عام ٢٠١٤ من خلال تقديم مساهمة خارجة عن الميزانية تبلغ ٢,٣ مليون يورو؛ ودعت جميع الدول الأعضاء التي تستطيع المساهمة في مشروع التجديد مالياً أن تفعل ذلك.

٦٠- وبما أن فعالية الضمانات ونجاعتها تتسمان ببالغ الأهمية، موّلت ألمانيا أحد البرامج الوطنية الأولى الخاصة بدعم ضمانات الوكالة. وستُحيى الذكرى التاسعة والثلاثون لبرنامج الدعم الألماني في خريف عام ٢٠١٦. وألمانيا مسرورة لأن الوكالة تطبّق الضمانات في ١٨١ دولةً ولأن ١٢٨ دولةً تُنفِذ بروتوكولاً إضافياً. وتحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تُبرم بروتوكولاً إضافياً وترحّب بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل تحسين تنفيذ الضمانات. وتدعم استمرار التحوّل المهيكل والموضوعي للنُهُج الفردية على مستوى الدولة، التي يُراعى فيها الوضع التقني للدول وهياكلها المؤسساتية، وتدعو إلى اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة من حيث التكلفة فيما يخص الضمانات داخل كل دولة.

٦١- وتشجّع ألمانيا بقوة على التعاون بين الهيئات الرقابية في مجال الأمان النووي وعلى إنشاء نظام التفتيش المتبادل على النطاق العالمي، وذلك ما تبيّن أنه ركيزة مهمة من ركائز نظام الأمان النووي الدولي. وتدعم مراجعة خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة واستبيان التقييم الذاتي وتتطلّع إلى إكمال عملية المراجعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتدعم أيضاً الأنشطة التي تضطلع بها لجنة معايير الأمان التابعة للوكالة ولجان معايير الأمان.

٦٢- وعلى ضوء تنامي خطر الإرهاب، شدّدت ألمانيا على الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة في تنسيق العمل العالمي الرامي إلى تعزيز الأمن النووي وستدعم باستمرار مساعي الوكالة الرامية إلى تحقيق هذا الغرض. وترحّب ألمانيا بدخول اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدَّلة حيّز النفاذ، وذلك أمر انتُظر طويلاً وما مثّل أساساً مُلزِماً قانونياً للأمن النووي؛ وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل قصارى جهدها من أجل تحقيق عالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدَّلة بصفتها الصك الأهم في تعزيز الأمن النووي عالمياً.

٦٣- وبالنظر إلى أن الأمن الحاسوبي والحماية من الهجمات الإلكترونية تحديان رئيسيان يواجههما الأمن النووي، تشدّد ألمانيا على نجاح المؤتمر الدولي الذي عُقد في حزيران/يونيو ٢٠١٥ بشأن الأمن النووي. وتحافظ على مستوى عالٍ من الأمن النووي وهي مستعدة لتبادل تجاربه. وستتيح لبعثة من بعثات الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية تفتيش إحدى محطاتها للقوى النووية في عام ٢٠١٧.

٦٤- وتشيد ألمانيا بالوكالة لأن صندوق التعاون التقني يقدّم مساعدةً قيّمةً إلى الدول الأعضاء في مجالات الصحة وإدارة المياه والزراعة والحماية البيئية.

٦٥- وتشيد ألمانيا، بصفتها عضواً مؤسِّساً للمشروع الدولي المعني بالمفاعلات النووية ودورات الوقود النووي الابتكارية، بفريق المشروع لأنه حقّق إنجازات بصفته منتدياً رئيسياً من أجل تبادل المعلومات بشأن النُهُج الوطنية في مجال البنية الأساسية النووية، بالتركيز على التخطيط الاستراتيجي الطويل الأجل والحوار العالمي.

٦٦- وتشيد ألمانيا بالوكالة لأنها تؤدي دوراً رئيسياً في تطمين العالم بشأن الطبيعة السلمية حصراً للبرنامج النووي الإيراني من خلال أنشطة الرصد والتحقّق التي تضطلع بها بموجب اتفاق فيينا المُبرم بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٣ وإيران وتدعو إلى توخي الصرامة في الرصد والتحقّق وإعداد التقارير بغية ضمان أنه يُنفَّذ جميع جوانب اتفاق فيينا. وبما أن التمويل المناسب بالغ الأهمية لتمكين الوكالة من تأدية مهامها، قدّمت ألمانيا مساهمة قدرها ٢,٣٥ مليون يورو في إطار خطة العمل المشتركة وقدّمت مساهمة إضافية قدرها ٠,٧٥ مليون يورو في إطار اتفاق فيينا لعام ٢٠١٦؛ وستواصل تقديم مساهمات مهمة.

٦٧- وتأسف ألمانيا للأعمال الاستفزازية التي ترتكبها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثلة في إجراء اختبارات لصواريخ نووية وباليستية، في خرق لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي تجارة التكنولوجيات ذات الصلة مع البلدان الأخرى. لذا تدعو ألمانيا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن برامجها النووية وفي مجال الصواريخ الباليستية ومجال أسلحة الدمار الشامل فوراً وبحيث يمكن التحقّق من ذلك وبما يتماشى مع القانون الدولي.

٦٨- وتدعم ألمانيا ترشّح المدير العام لولاية جديدة على رأس الأمانة.

٦٩- وقال السيّد باليوكوفاس (ليتوانيا) إنه يمكن استخلاص ثلاثة دروس أساسية من حادثي تشرنوبل وفوكوشيما، وهما أسوأ كارثتين في تاريخ القوى النووية.

٧٠- وأولاً على البلدان التي طوّرت مجال القوى النووية أن تنفّذ المتطلبات والمعايير الدولية فيما يخص الأمان النووي والبيئي تنفيذاً صارماً وعلى البلدان الحديثة العهد في المجال النووي أن تلتزم بالقواعد والممارسات الجيّدة التي تعزّزها البلدان الأكثر خبرةً. ويتمثّل نظام الأمان النووي الدولي في وثائق عمل تبيّن أحدث التطوّرات في التكنولوجيات النووية، والتحديات المرتبطة بتغيّر المناخ والتهديدات المتنامية من قبيل الإرهاب. وتشيد ليتوانيا بالوكالة وبمؤسسات الاتحاد الأوروبي المعنية بالأمان النووي لأنها تروّج لمعايير الأمان النووي الدولية داخل الدول الأعضاء وعلى الصعيد الدولي، بما أن ذلك الوسيلة الوحيدة الكفيلة بتطوير القوى النووية والحفاظ على راحة الناس في آن معاً.

٧١- وثانياً برهن حادث تشرنوبل بأعنف الطرائق الممكنة على أن لا حدود للحوادث النووية وحالات الطوارئ الإشعاعية. لذا فإن تطوير برنامج القوى النووية أمر لا يعني الدولة المنفِّذة فقط، بل يعني أيضاً المجتمع الدولي برمته ولا سيما الدول المجاورة. ويتسم المبدأ الرابع من مبادئ الأمان ببالغ الأهمية ولا يمكن اعتبار أن بناء منشأة نووية أمر مبرَّر إذا تجاوزت المخاطر المنافع.

٧٢- وثالثاً يجب بناء منشأة نووية وتشغيلها وإخراجها من الخدمة في جو يسوده الانفتاح والشفافية، وعلى الحكومة التي تتحمّل وحدها المسؤولية عن أمان أية منشأة نووية تقع على أراضيها وأمنها، أن تفي بالتزاماتها

حيال مواطنيها وجيرانها والمجتمع الدولي. ولكل دولة الحق في تطوير القوى النووية لكنها مُلزمة بمراعاة التزاماتها الدولية فيما يخص الأمان النووي بغية اتخاذ قرارات وطنية في الإطار الأوسع المتمثّل في التداعيات عبر الحدود.

٧٣- وسيكون الأمن النووي الصارم أساسياً للقضاء على تهديد الإرهاب المنطوي على أسلحة الدمار الشامل. وتأمل ليتوانيا أن يعمّق المؤتمر الدولي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الأمن النووي، والذي ستشارك فيه، الجهود الدولية المبذولة تحقيقاً لهذا الغرض. وأدت عملية مؤتمر قمة الأمن النووي إلى إحراز تقدّم كبير في تعزيز الأمن النووي. وليتوانيا، التي ساهمت في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، تدعم بقوة أهدافها الرئيسية واستمرارها، وتلتزم بالمساهمة في مبادرة سلة الهدايا المندرجة في إطار المؤتمر.

٧٤- وتواصل ليتوانيا بذل قصارى جهدها من أجل بناء القدرات بغية التصدي لأخطار الاتجار بالمواد النووية المشعة وغيره من الأعمال التي ترتكبها جهات من غير الدول والتي تنطوي على استخدام تلك المواد. وتتمثّل الأهداف النهائية لمركز الامتياز المعني بالأمن النووي في بناء قدرات الموظفين على الكشف عن حادث من حوادث الأمن النووي والتصدي له بفعالية وتعزيز التعاون بين الوكالات والتنسيق من أجل مثل هذه الفعاليات. والمركز عضو في الشبكة الدولية لمراكز التدريب والدعم في مجال الأمن النووي وشارك في بعض مشاريعها، وهو مركز ينفّذ مشاريع إقليمية بالتعاون مع الشركاء الأجانب من أجل تقديم الدعم إلى بلدان المنطقة في مجال بناء القدرات.

٧٥- وترحّب ليتوانيا بدخول تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية حيّز النفاذ بصفته إحدى أهم الخطوات نحو تعزيز الأمن النووي عالمياً.

٧٦- وتلتزم ليتوانيا منذ زمن بعيد بعدم الانتشار وتدعم نظام التحقّق والضمانات للوكالة والعمل المضطلع به من أجل تعزيز فعالية ذلك النظام من خلال مفهوم مستوى الدولة.

٧٧- وليتوانيا ملتزمة التزاماً شديداً بتطوير القوى النووية على النحو الأكثر اتساماً بالمسؤولية، بالتركيز على الأمان النووي. لذا يجري إخراج محطة القوى النووية في إغنالينا من الخدمة في إطار مشاريع وبرامج متفق عليها مع الهيئة الرقابية النووية بغية ضمان مستوى مناسب من الأمان. وشاركت ليتوانيا مشاركةً نشطةً في اختبارات التحمّل التي يُخضعها الاتحاد الأوروبي لجميع منشآت الوقود النووي، وأوصت بتحسينات الأمان التي أُدخلت في ليتوانيا بحلول عام ٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، خلص فريق خبراء الوكالة إلى أن مؤسسات ليتوانيا المعنية بالرقابة في المجال النووي والمجال الإشعاعي تلتزم بتقديم إشراف فعّال، وذلك إثر بعثة من بعثات خدمة الاستعراضات الرقابية المتكاملة في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

٧٨- وأحرزت ليتوانيا تقدّماً كبيراً من خلال ضم توجيه مجلس الاتحاد الأوروبي 2011/70/Euratom بشأن الإدارة المسؤولة والآمنة للوقود المستهلك والنفايات المشعة ومن خلال اعتماد البرنامج الوطني الخاص بالتصرّف في النفايات الوطنية، وذلك ما قدّم مبادئ توجيهية رئيسية بشأن التصرّف في النفايات المشعة في البلد ووضع معالم بارزة من أجل تنفيذها.

٧٩- وتقدّر ليتوانيا تقديراً كبيراً برنامج التعاون التقني ودوره في بناء القدرات وتعزيزها والحفاظ عليها بغية استخدام التكنولوجيا النووية على نحو آمن وسلمي ومأمون في حين تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهي ممتنة للوكالة لأنها تتعاون تعاوناً وثيقاً بشأن تنفيذ برنامج محطة القوى النووية في فيزاجيناس، وبشأن بناء

مهارات المؤسسات الليتوانية وقدراتها في مجال الأمان والأمن النوويين والحماية من الإشعاعات والتصرّف في النفايات المشعة وبشأن تقديم دعم شامل وجيّد ومستمر.

٨٠- وتدعو ليتوانيا إلى التعاون الدولي المكثَّف بشأن التكنولوجيا النووية وإلى الإشراف الصارم عليها لأن لا حدود للحوادث النووية وحالات الطوارئ الإشعاعية. وترى أنه بينما لكل دولة الحق في تطوير الطاقة النووية، تتحمّل هذه الدول أيضاً كامل مسؤولية الدولة عن فعل ذلك على نحو آمن ومأمون. لذا تدعم ليتوانيا بشدة الجهود التي تُبذل عالمياً من أجل تعزيز الأمان والأمن النوويين وتدعم برامج الوكالة دعماً كاملاً.

٨١- وقال السيّد موسينش (لاتفيا) إن الامتثال لمعايير الأمان العالية ولإرشادات الأمن النووي يتسم بأهمية بالغة فيما يخص التقدّم في الكثير من المجالات، وبالتالي التقدّم في الكثير من الأحيان، ويتمثّل أحد الأمثلة على ذلك في استخدام تكنولوجيا سيكلوترون في مركز لاتفيا الجديد الخاص بالطب النووي من أجل تشخيص السرطان في الوقت المناسب. وإذ تلاحظ أن بناء محطة القوى النووية يُنظَّم هو الآخر بالاتفاقات والمعايير الدولية، تشدّد لاتفيا على أهمية اختبارات التحمّل وبالمبادئ التي أرساها إعلان فيينا لعام ٢٠١٥ بشأن الأمان النووي فيما يتعلق بتقييم أمان محطات القوى النووية القائمة. ويقوم الأمان النووي العالمي على الشفافية والتعاون الدولي وتبادل المعلومات على نحو فعّال بين البلدان المجاورة.

٨٢- وتدين لاتفيا بشدة الاختبارات النووية غير القانونية والاستفزازية وغير المسؤولة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال العام الذي انتهى في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لأنها هدّدت الأمن الإقليمي والسلام الدولي. وتثني على الوكالة لحفاظها على استعدادها لاستئناف أنشطة التحقّق في المجال النووي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨٣- وتؤيّد لاتفيا بشدة تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وكفاءتها ودورها المحوري في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تتضمّن تدابير تحقّق ومتابعة طويلة الأجل. وقدّمت مساهمات خارجة عن الميزانية في السنتين الماضيتين بغية تمكين الوكالة من متابعة أنشطة إيران النووية والتحقّق منها.

٨٤- وترى لاتفيا أن فرص تبادل المعارف والتجارب في إطار برنامج التعاون التقني للوكالة تفيد جميع الدول. وتضمنّت أولوياتها الوطنية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التطبيق الفعّال للتكنولوجيات الطبية الجديدة وتحسين المعارف وتدريب الخبراء الحكوميين والأنشطة التعليمية المرتبطة بالتفتيش وحالات الطوارئ ومكافحة الإشعاع على طول حدودها. وستُنظَّم في لاتفيا ثلاث دورات تدريب إقليمية من أجل خبراء الأمان النووي والعاملين الطبيين من أوروبا الشرقية والقوفاز وآسيا الوسطى في ٢٠١٦.

٨٥- وتتشرّف لاتفيا لأنها عضو في مجلس المحافظين للوكالة ولأنها تترأس الفريق العامل المفتوح العضوية المكلَّف بإعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣.

٨٦- وتشيد لاتفيا بالوكالة لأنها تروّج للاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وتعزّز الأمان والأمن النوويين، وتنفّذ اتفاقات الضمانات وتروّج لعدم الانتشار النووي، وأثبت كل ذلك فعالية التعاون الدولي والحوار بصفتها النهج الأمثل لحل قضايا معقَّدة فيما يخص إحلال السلام والأمن الدوليين على نطاق أوسع.

٨٧- وتدعم لاتفيا ترشّح المدير العام لولاية جديدة على رأس الأمانة.

٨٨- وقال السيّد إيانييز روبيو (إسبانيا) إن الوكالة نجحت إلى حد كبير في تحقيق الأهداف المتمثّلة في بناء الثقة والأمن والتعاون بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي أُنشئت من أجلها الوكالة قبل ٦٠ عاماً بشعار تسخير الذرة من أجل السلام. لكن تحديات مهمة تظل قائمةً، في مجالات من قبيل عدم الانتشار ونزع السلاح والأمن والانتفاع العالمي بمزايا الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية بشعار جديد هو تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية، وهو شعار يبيّن الأهداف الحالية والأهداف الإنمائية للألفية.

٨٩- وكانت القوى النووية التي تمثّل ٢٠٪ من إنتاج إسبانيا من الطاقة بالغة الأهمية لضمان إمداد إسبانيا بالكهرباء والتقليل من تكاليف الطاقة إلى أقصى درجة ممكنة والتقليل من غازات الدفيئة، ويُركَّز حالياً على التشغيل الآمن والفعّال لسبعة مفاعلات نووية وعلى بناء القدرات في مجال إخراج المنشآت النووية من الخدمة. وتضطلع المؤسسة الوطنية للنفايات المشعة، وهي المؤسسة الوطنية المعنية بالنفايات المشعة، بإخراج مفاعلين نوويين من الخدمة وتتعاون مع الوكالة فيما يتعلق بالمسائل التقنية، التي أدت إلى عقد المؤتمر الدولي بشأن تطوير تنفيذ برامج الإخراج من الخدمة والاستصلاح البيئي على الصعيد العالمي في مدريد عام ٢٠١٦.

٩٠- وترى إسبانيا أن برنامج التعاون التقني يتصدى للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي من خلال الاشتمال على الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية وتناول المتطلبات ذات الصلة فيما يخص الأمن والشفافية. وتطلّعت إسبانيا إلى دعم برنامج التعاون التقني والمشاركة فيه مشاركةً نشطةً ودعم الجهود الأخرى المبذولة بغية تطوير التكنولوجيا والترويج لها، وتنفيذ المعايير الدولية وتقديم الخدمات والترويج للتدريب والتعليم.

٩١- ومجلسها المعني بالأمن النووي عضو نشط في المحفل الأيبيري الأمريكي للوكالات الرقابية الإشعاعية والنووية، ويشارك في المشاريع الإقليمية ويروّج للكثير من مشاريع الأمان الإشعاعي في أمريكا اللاتينية وغيرها من المناطق. وأقام مركز بحوث الطاقة والبيئة والتكنولوجيا شراكةً استراتيجيةً مع الاتفاق التعاوني للترويج للعلم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية والكاريبي ووقّعت منظمة معاهد الطب التابعة لها على اتفاق مع الوكالة من أجل المعارف ذات الصلة بالطب النووي وبنقل التكنولوجيات وبناء القدرات في المنطقة.

٩٢- وتظل إسبانيا، وهي دولة عضو في اتفاقية الأمان النووي، ملتزمةً بالأمان النووي ولذا وافقت على خطة العمل بشأن الأمان النووي، وتدعم إعلان فيينا بشأن الأمان النووي وتتخذ تدابير رامية إلى ضمان أن تفي معايير أمان محطات القوى النووية بالمعايير الجديدة. وتشيد بالأمانة لأنها تبذل جهوداً راميةً إلى تحليل الدروس المستفادة من حادث فوكوشيما على نحو منهجي وشامل ولأنها ترتّبها بحسب الأولوية.

٩٣- وتنسّق إسبانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، الاستعراض الشامل لوضع تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وإلى جانب الاتحاد الأوروبي، قدّمت إلى المؤتمر العام قراراً ينطوي على المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها بغية التصدي للأخطار التي يواجهها أمن المنشآت والمواد النووية والإشعاعية كي يوافق عليه. وتدعو جميع الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على التعديل فيها إذا لم تفعل ذلك بعدُ. واتخذت تدابير في مجال وضع المعايير بغية ضمان أن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل فيها سيُنفَّذ على النحو الواجب وواصلت العمل مع شركائها بغية تحسين ردها على أعمال التخريب أو الهجمات الإرهابية التي تشمل مواد ومنشآت نووية وإشعاعية، ويدخل في صميم هذا الموضوع التمرين المشترك بين المغرب والوكالة المسمى "بوابة أفريقيا" الذي أُجري في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وإضافةً إلى ذلك، وقّع الحرس المدني الإسباني والوكالة على اتفاق في ذلك اليوم بشأن بناء القدرات في الدول الأعضاء بغية محاربة الإرهاب النووي والمساهمة في تطوير النظم الأمنية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. وستكون إسبانيا ممثّلة على

أعلى المستويات في المؤتمر الدولي الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الأمن النووي، وهو مؤتمر ترى فيه فرصةً مرحباً بها للحوار وتبادل التجارب.

٩٤- وتعتقد إسبانيا أن معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي الملحق بذلك الاتفاق تمثّل الإطار الضروري للحفاظ على الثقة فيما يخص الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وتدعو إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٩٥- وإذ تشيد بالوكالة لأنها تؤدي دوراً في إحراز التقدّم بشأن برنامج إيران النووي عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٣١ الذي اعتُمد في ٢٠١٥، تدعو إسبانيا إلى التطبيق الصارم لجميع جوانب خطة العمل الشاملة المشتركة وتتعهّد، بصفتها ميسِّرةً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف. وتلاحظ أن المسائل النووية ما زالت عالقة فيما يخص سوريا، أما فيما يخص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فأدان بشدة الاختبار النووي الذي أُجري في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في خرق لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لاتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة.

٩٦- وتلاحظ إسبانيا أنه ازداد خلال السنوات الستين الماضية طلب الدول الأعضاء على أنشطة وتعاون بقيادة الوكالة بما يتلاءم مع وقائع العالم المعاصر والأهداف الإنمائية والحاجة إلى الاستقرار والثقة، التي عزّزت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في جو من الثقة والأمن والتعاون وخدمةً للسلام والتنمية.

٩٧- وقالت السيّدة غيفارا (الفلبين) إن الوكالة ساهمت في تنمية بلدها في المقام الأول من خلال صندوق التعاون التقني. وعقدت الحكومة المؤتمر الفلبيني الثالث في المجال النووي بشأن مواجهة التحديات من خلال العلوم والتكنولوجيات النووية من أجل التنمية المستدامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وهو مؤتمر حضره ٥٠٠ ممثّل وخبير، بمن فيهم المدير العام وبعض مسؤولي الوكالة.

٩٨- وسخّرت الفلبين بالفعل العلوم والتكنولوجيات النووية للتنمية على مر السنوات وتعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستهدفة. وتفتخر بتطوير محفز نمو النبات المحتوي على الكراجينان في إطار مشروع من مشاريع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيزيد ذلك من محصول الأرز بنسبة ٣٠٪ وسيتاح هذا المحفز لمزارعي الأرز وللقطاع الخاص تحقيقاً لهدف اجتثاث الجوع. وإضافةً إلى ذلك، هي أحد رواد مشروع مبادرة الوكالة لتعزيز توافر المياه، الذي استُخدمت في إطاره أموال مبادرة الاستخدامات السلمية بغية إدراج تقنيات النظائر في البرنامج الوطني الخاص بتقييم المياه الجوفية. واستقبلت المؤتمر الإقليمي بشأن آفاق القوى النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي ترعاه الوكالة بالاشتراك مع الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية والذي حضره ما يزيد على ١٥٠ مشاركاً وخبيراً من ١٥ دولةً، وذلك ما أدّى إلى مناقشة عامة ترمي إلى معرفة ما إذا كانت القوى النووية خياراً من خيارات الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة على الأمد البعيد.

٩٩- وأعيد تصنيف معهدها المعني بالبحث النووي في عداد المراكز المتعاونة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل دراسة تكاثر الطحالب الضارة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. والفلبين مستعدة لتنفيذ خطة العمل المتفق عليها ولاستقبال متدرّبي الوكالة.

١٠٠- وأُجريت دراسات الجدوى فيما يخص إنشاء مرفقٍ معجّلٍ ومفاعل بحوث نووية جديد عام ٢٠١٦، وسيُستخدم مفاعل البحوث الفلبيني الأول وعناصر وقود تريغا لأغراض التدريب والتعليم في إطار مشروع متزامن تدعمه وكالة الطاقة الذرية لليابان. وتقود الفلبين إعداد خلاصة وافية للموارد والأنشطة في إطار العلوم

والتكنولوجيات النووية كي تنتفع به المدارس الثانوية في إطار مشروع التعاون التقني خلال دورة ٢٠١٨-٢٠١٩، ويُشمل في إطار هذا المشروع شرق آسيا وغربها في آن معاً ويراد منه أن يزيد من وعي الشباب وأن يحسّن فهم التطبيقات النووية والإشعاعية.

١٠١- ولقد خطت الفلبين خطوات كبيرة في تعزيز التطبيقات السلمية للعلوم والتكنولوجيات النووية بفضل دعم شركائها الدوليين وبرنامج التعاون التقني التابع للوكالة، وهي تتطلّع إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالشراكة مع الوكالة وإلى المشاركة في المؤتمر الدولي بشأن برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي سيُعقد عام ٢٠١٧. وساهمت في برنامج التعاون التقني عام ٢٠١٦ إذ أُجريت على أراضيها تسع دورات تدريبية وحلقات عمل إقليمية وإذ استقبلت ثلاثة حاصلين على منح دراسية. وتدعو الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات ملائمة إلى صندوق التعاون التقني في الوقت المناسب.

١٠٢- وتعرب الفلبين عن قلقها حيال التمثيل غير الملائم للبلدان النامية في عداد موظفي الأمانة، بما في ذلك على المستوى الرفيع ومستوى وضع السياسات، وتحث الأمانة على اتخاذ تدابير من أجل تحقيق تمثيل أكثر توازناً للبلدان النامية في عداد موظفيها المهنيين، بمن فيهم مجموعة مفتّشي الضمانات.

١٠٣- وحافظت الفلبين على إخلاء أراضيها من الأسلحة النووية وتلتزم بمعاهدة عدم الانتشار وبإبقاء المجتمع خالياً من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل بما يتوافق مع دستورها وميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء الاختبارات النووية واختبارات الصواريخ الباليستية التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في خرق للكثير من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحث الفلبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية، وعلى الانضمام من جديد إلى معاهدة عدم الانتشار وعلى التعاون مع الوكالة في تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٠٤- وتقدر الفلبين عمل الوكالة في تعزيز نظام الأمان النووي العالمي، وتحسين إطار الأمان النووي العالمي، والترويج للأمان النووي في جميع أنحاء العالم. وتضع جنباً إلى جنب مع الوكالة شبكة معنية برصد الإشعاعات البيئية على النطاق الوطني آنياً وتتكوّن هذه الشبكة من ست عشرة محطة رصد يُرجى منها تعزيز استعداد البلاد لحالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية وتعزيز تصديها لهذه الحالات. وتلتزم بالوفاء لمتطلبات التنظيم النووي وتدعم بقوة إنشاء هيئة رقابية نووية منفصلة ومستقلة.

١٠٥- وتلتزم الفلبين بالمبادئ الواردة في البيان المعتمد إبّان القمة الرابعة للأمن النووي. وتشارك في لجنة إرشادات الأمن النووي وتساهم في الأمن النووي العالمي من خلال تركيب أجهزة لرصد الإشعاع في موانئها الرئيسية، وتبني بذلك القدرات من أجل رصد المواد المشعة غير المشروعة والكشف عنها. وتؤدي دوراً نشطاً في تعزيز بنية الأمن النووي وطنياً وإقليمياً ودولياً وتتطلّع إلى فرص زيادة الأمن والأمان النوويين في ذلك الجزء من العالم في حين تترأس رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

١٠٦- وتلتزم بأهداف الوكالة وستظل شريكاً بنّاءً وحيوياً خلال السنوات القادمة. وتقدّر مبادرات المدير العام وستدعم استمرار ترؤسه للأمانة.

١٠٧- وهنأ السيّد طاغي-زادا (أذربيجان) الوكالة بمناسبة ذكرى تأسيسها الستين وأشاد بها لجهودها الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب النووي وتعزيز الأمان النووي. ويمثل التعاون الدولي الوثيق القائم

على صكوك قانونية دولية دينامية هو الوسيلة الوحيدة لمحاربة الإرهاب النووي، ومنع الانتشار النووي وضمان أمن المواد النووية. وصدّقت أذربيجان على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتأمل أن الوكالة ستساعد الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماتها الجديدة وفي إقامة نظام أمن وطني فعّال فيما يخص أمن المواد النووية. وتنطلق جهود أذربيجان لتعزيز الأمن النووي وكذلك استراتيجيتها التعاونية من الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي الخاصة بها، والتي سيتم استعراضها وتحديثها من أجل تبيان الالتزامات الجديدة الناشئة عن تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية خلال بعثة قادمة إلى أذربيجان من جانب موظفين من إدارة الأمن النووي في الوكالة.

١٠٨- ونفّذت أذربيجان التزاماتها الناجمة عن معاهدة عدم الانتشار واتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة تنفيذاً متأنياً بما أن هذه الالتزامات وسائل مهمة وفعّالة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية. وهي تنفّذ خطتها الخاصة بالأنشطة الرامية إلى تحسين نظام الضمانات الوطني، الذي يُقدَّم في إطاره التدريب في مجال القيادة وتدريب الموظفين على إعداد بيانات اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي وحصر المواد النووية وتحسين سجل المواد النووية للدولة. وأُجريت دورة تدريبية إقليمية بشأن تنفيذ الضمانات في الدول التي تتمتع بمنشآت نووية تجري بحوثاً ولها مواقع خارج حرم مرافقها بباكو في شهر أيار/مايو ٢٠١٦ بحضور ٢٣ خبيراً من سبع دول من القوقاز وآسيا الوسطى.

١٠٩- وأولت أذربيجان على الدوام الأولوية للرعاية الصحية وبفضل نجاح مشاريع التعاون التقني، أتقن المركز الوطني لعلاج الأورام التابع لها تقنيات الإشعاع المؤيّن والطب النووي الرامية إلى تشخيص السرطان وعلاجه إتقاناً تاماً. وأدخل مركز الطب النووي التصوير المقطعي بالانبعاث البوزيتروني-التصوير المقطعي الحاسوبي في الممارسة السريرية وأقام مركزاً عصرياً معنياً بهذا النوع من التصوير ومرفقاً من مرافق سيكلوترون يفي بجميع معايير الجودة والأمان، وعقدت وكالة تنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية حلقة عمل بشأن مراقبة التعرّض الطبي للإشعاعات وضمان مراقبة الجودة في إجراءات الإشعاع الطبية من أجل خبراء الإشعاع العاملين لدى المؤسسات الطبية الرائدة في البلد.

١١٠- وسيُطوَّر نوع مقاوم من القطن في إطار مشروع من مشاريع التعاون التقني يُقترح تنفيذه خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في أذربيجان، التي واصلت تنفيذ مشروع رامٍ إلى إنشاء مفاعل بحوث داخل مركز البحوث النووية بالتماشي التام مع توصيات الوكالة. وتحوّل التركيز نحو تنمية البنية الأساسية والقواعد التنظيمية بصفتها شرطاً مسبقاً لإنجاح إدخال التكنولوجيا النووية وتطويرها واستخدامها من أجل النهوض بالأولويات والأهداف الواردة في الإطار البرنامجي القُطري.

١١١- وإذ تعترف بالدور الطليعي الذي تؤديه الوكالة في ضمان الأمان النووي العالمي، دعمت أذربيجان التعاون مع الوكالة والمجتمع الدولي بغية تعزيز التنمية المستدامة والاستفادة من تطبيق التكنولوجيات النووية في البلد ومنع الاتجار بالمواد المشعة والنووية ومكافحة الإرهاب النووي، الذي أصبح في عداد المسائل العاجلة جداً بسبب تنامي خطر الإرهاب الدولي. وأقامت أذربيجان نظاماً متعدد الأطراف فعالاً لرصد الصادرات بغية منع النقل غير المشروع للمواد النووية على أراضيها، لكن نظاماً من هذا القبيل لا يمكن إنشاؤه على الصعيد الإقليمي، بسبب المحاولات المتكررة لتهريب مواد نووية إلى الدول المحاذية لأرمينيا وبسبب العدد الكبير لمهرّبي المواد المشعة والنووية.

١١٢- ورداً على بيان اليوم الماضي الذي ذهبت فيه أرمينيا إلى أنها أقامت نظماً بغية ضمان أمن المواد النووية والمشعة ومنع الاتجار عبر الحدود، تستذكر أذربيجان المرات التي أُلقي القبض فيها على مواطنين أرمنيين وهم يهرّبون موادَ نوويةً أو يحاولون تهريبها وتضع شفافية الأنشطة النووية الأرمينية موضع التساؤل بعد أن زعم وزير أن أرمينيا تمتلك الأسلحة النووية. وتشير أذربيجان إلى سجل أرمينيا من الاعتداء عليها وتخشى ألا يتسنى وضع آلية إقليمية فعّالة فيما يخص الأمان النووي ما لم تُحرَّر الأراضي الأذربيجانية المحتلة التي تأوي المهرّبين الأرمنيين وما لم يُزل مفعول آثار الاحتلال.

١١٣- وتعرب أذربيجان عن بالغ قلقها حيال استمرار التشغيل بموجب تمديد العمر الافتراضي لمحطة القوى النووية القديمة في ميتسامور والواقعة في منطقة نشطة زلزالياً ومحدودة الموارد المائية وحيال خطة بناء وحدة مفاعل في المنطقة ذاتها غير مستقرة زلزالياً، وهو ما يُعرض المنطقة برمتها إلى خطر جسيم.

١١٤- ويشيد السيّد بوجنو (أوكرانيا) بالوكالة لأنها تؤدي دوراً حاسماً في الترويج للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفي المساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي. وتدعم أوكرانيا جهود الوكالة الرامية إلى تعزيز فعالية نظام الضمانات وتحسين كفاءته وترحّب بالتدابير المتخذة بغية منع تحريف الطاقة النووية بغية استخدامها لأغراض عسكرية.

١١٥- وتلتزم أوكرانيا بأهداف معاهدة عدم الانتشار وتمتثل لاتفاق الضمانات الشاملة وللبروتوكول الإضافي اللذين أبرمتهما مع الوكالة. وأدخلت جرد المواد النووية ونظام الرصد في أوكرانيا وتوصّلت الوكالة عام ٢٠١٥ إلى استنباط عام فيما يخص أوكرانيا مفاده أن جميع المواد النووية في أوكرانيا تظل ضمن نطاق الأنشطة السلمية. وأوكرانيا مُصمِّمة على مواصلة الوفاء لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة بما يتماشى مع القانون الدولي فيما يخص جميع المنشآت والمواد النووية الواقعة على أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً.

١١٦- وأُحيت الذكرى الثلاثين لحادث محطة تشرنوبل للقوى النووية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بتكريم طلائع المتصدين والضحايا. وشدّدت على المشكلة المعقَّدة المتمثلة في التعافي وفي احتياجات المناطق المتأثرة، في حين تحشد المساعدة الدولية بغية استكمال جهود التخفيف الوطنية وتدعو إلى مراعاة العواقب الوخيمة للإخفاقات التكنولوجية. ويتمثّل أهم الدروس المستفادة من الحادث في أنه يجب تحسين الأمانين النووي والإشعاعي تحسيناً مستداماً على النطاق العالمي. واستفاد الخبراء من المعارف العملية والنظرية المكتسبة من جرّاء الحادث إذ نظروا في أسباب حادث فوكوشيما داييتشي النووي لعام ٢٠١١ وتبعاته.

١١٧- وبرنامج الوكالة للتعاون التقني أداة فعالة من أجل تبادل المعارف النووية وبناء القدرات في الدول الأعضاء، وستولي أوكرانيا والاتحاد الأوروبي الأولوية للأمان النووي والطب النووي وإخراج المفاعلات من الخدمة والتصرّف في النفايات المشعة والأمن النووي في المستقبل القريب. وساهمت مشاريع التعاون التقني الإقليمية والوطنية التي تضطلع بها الوكالة مساهمةً كبيرةً في تحقيق الأمان النووي في أوكرانيا وزادت من فعالية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هناك. وأُوليت أهمية خاصة للمساعدة المقدَّمة في إطار مشروع التعاون التقني الوطني بشأن إخراج محطة تشرنوبل للقوى النووية من الخدمة والتصرّف في النفايات المشعة والمشاريع الإقليمية بشأن إدارة الإشعاع في المناطق التي تُركت بعد الحادث ونشر المعلومات بشأن محطة تشرنوبل للقوى النووية. وتستحق الجهود التي تبذلها الوكالة بغية تحسين أمان المواد النووية والمشعة وأمنها وبغية منع الاتجار كل الثناء.

١١٨- وتمثّل وحدات القوى التشغيلية الخمس عشرة التي لدى أوكرانيا في أربعة مواقع تابعة لمحطات قوى نووية أحد أهم برامج الطاقة النووية في أوروبا. ويتسم بلوغ الحد الأقصى من الأمان النووي ومعايير الأمان النووي وتنفيذها بالأهمية القصوى بالنسبة إلى أوكرانيا، التي عزّزت الحمايـــة المادية لمنشآتها وموادها النووية من خلال إدخال خطة شاملة للتصدي لأعمال التخريب أو لحالات الطوارئ في جميع محطات القوى النووية، والاضطلاع بمشاريع رامية إلى تحديث نظم الحماية المادية ذات الصلة وإدراجها في الخطة المتكاملة لدعم الأمن النووي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

١١٩- وتشيد أوكرانيا بالوكالة لأنها تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز بنية الأمن النووي الدولي وفي تنفيذ مخرجات مؤتمر قمة الأمن النووي. وترى في المؤتمر الدولي القادم بشأن الأمن النووي فرصة لكي يناقش المسؤولون والخبراء التهديدات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال الأمن النووي.

١٢٠- وتعتقد أوكرانيا أن التقرير السنوي لعام ٢٠١٥ يتسق مع القانون الدولي ومع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٢/٦٨ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا بما أنه أُعد بناءً على أساس معايير القانون الدولي ونظام الوكالة الأساسي واتفاقات الضمانات ذات الصلة.

١٢١- ويشيد السيّد الحاجري (البحرين) بالوكالة لأنها حقّقت الإنجازات الواردة في التقرير السنوي لعام ٢٠١٥.

١٢٢- ومثّلت الدورة الستين للمؤتمر العام الذكرى الستين لإنشاء الوكالة وعُقدت بشعار تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية. وتقدّر البحرين الوكالة تقديراً عالياً لأنها أدّت دوراً لا غنى عنه منذ إنشائها، ولا سيما في ظل المصائب والمآسي التي عانى منها البشر خلال الحرب العالمية الثانية، وإزهاق الأرواح الذي يثير الاشمئزاز، وتشريد الشعوب وتحطيم معالم الحضارة في الكثير من أنحاء العالم. وينبغي أن تؤدي هذه الفعاليات إلى اتخاذ موقف موحَّد وإلى التعاون الشفّاف من أجل منع تكرار مثل هذه المصائب وتعزيز الدعم الدولي لتجديد التنمية وضمان مستقبل مأمون ومزدهر لجميع الشعوب. ولن تكون مواجهة هذه التحديات سهلةً. وستستغرق هذه المهمة مدة طويلة وستكون صعبة وستستلزم العمل المستمر والمشترك والشامل بغية التغلّب على المصاعب الكثيرة.

١٢٣- وتأمل البحرين أن تستفيد استفادةً أكبر من تبادل المعارف والتكنولوجيات النووية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، وستعزّز الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية بغية الاستفادة من العمل الذي تضطلع به الوكالة الاستفادةَ القصوى من أجل تحقيق الأمان والأمن النوويين والترويج للعلوم والتكنولوجيا وتنفيذ اتفاقات الضمانات وإجراء أنشطة التحقّق على نحو فعّال.

١٢٤- وتشيد البحرين بالوكالة لأنها تضمن فعالية الضمانات، التي تؤدي دوراً ضرورياً لبناء الثقة المتبادلة في الشرق الأوسط وللمبادرات الرامية إلى إخلاء تلك المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. وتعيد التشديد على حق الدول في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وفي تعزيز رفاه الإنسان في جميع المجالات.

١٢٥- وستوقّع البحرين قريباً على إطارها البرنامجي القُطري مع الوكالة وستضع خطةً من أجل متطلبات الطاقة النووية المستقبلية لأغراض سلمية. وتستحق كلَ التقدير مشاريعُ التعاون التقني الرامية إلى تدريب الخبراء الوطنيين على استخدام نظام المعلومات التابع للسلطة التنظيمية والرقابية بغية إدارة الإشعاعات المهنية ورصدها، وإنشاء سجل وطني لرصد مثل هذه الإشعاعات وتحقيق الاستعداد الوطني للتصدي لحالات الطوارئ الإشعاعية والنووية وبناء قدرات التصدي وكذلك قدرات التحليل الإشعاعي. والبحرين ممتنة لأن الوكالة أرسلت خبراء إلى جامعة البحرين بغية إدراج التطبيقات النووية في أحد مساقات درجة الماجستير في قسم الفيزياء.

١٢٦- وشاركت البحرين في الأنشطة التي تقودها الوكالة من قبيل حلقة العمل المشتركة التي أجرتها اللجنة الوطنية لحظر أسلحة الدمار الشامل والوكالة، وبرنامج التدريب الوطني بشأن التصدي الطبي لحالات الطوارئ الإشعاعية والنووية وحلقة العمل بشأن الخطة الوطنية الشاملة الرامية إلى دعم الأمن النووي في البحرين وحلقة العمل بشأن التدريب على أخذ العينات وعلى قياس درجة إشعاع العينات البيئية. وشاركت أيضاً في مؤتمرات واجتماعات وغيرها من الفعاليات بشأن جميع جوانب الطاقة النووية وفي اجتماع فيينا التنسيقي بشأن المشروع المتعلق بالاستعداد للتصدي لحالات الطوارئ الإشعاعية والنووية وبناء قدرات التصدي في دول مجلس التعاون الخليجي.

١٢٧- وتأمل البحرين أن الدول الأعضاء في المؤتمر العام ستحقّق الهدف المشترك المتمثّل في تسخير الطاقة النووية لخدمة السلام وفي مضاعفة الجهود الرامية إلى صون البيئة والمساعدة على تحقيق تطلّعات الشعوب إلى التنمية والأمن والسلام.

١٢٨- وقال السيّد أنديريا (شيلي) إن بلده يدعم عدم الانتشار ونزع جميع أسلحة الدمار الشامل على نحو عام وكامل. ووقّعت على الاتفاقيات الدولية بشأن الأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار وصدّقت عليها وستنضم إلى الاتفاقيات والمبادرات التي تعزّز هذه الالتزامات.

١٢٩- وتعتقد شيلي وجيرانها أنه يجب استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بحتة ولذا وقّعت على معاهدة تلاتيلولكو وصدّقت عليها، وكانت بموجبها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي المنطقة الأولى ذات الكثافة السكانية التي تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتدعو شيلي إلى إخلاء مناطق أخرى من الأسلحة النووية حتى يتحقّق الهدف النهائي المتمثّل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

١٣٠- وبالنظر إلى أنه ما من مبرّر للانتشار النووي أو لإدامة الردع النووي، تأمل شيلي أنه سيجري الوفاء بالالتزامات المتعهد بها قبل ما يزيد على ٤٠ عاماً حين وُقِّع على معاهدة عدم الانتشار. ومن المؤلم أن جميع الدول الموقِّعة على المرفق الثاني لم توقّع بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وذلك ما سيتيح دخولها حيّز النفاذ. وتندّد شيلي بالإبقاء المتهاون على تعليق الاختبارات النووية *تعليقاً فعلياً* وبغياب الرغبة في العمل من أجل إنهاء الردع النووي وباستخدام الاختبارات دون الحرجية بغية تطوير أسلحة نووية جديدة وأكثر تعقيداً، وذلك ما يناقض روح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

١٣١- وشاركت شيلي مشاركةً نشطةً في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي وترى أن القمم لم تدل سوى على بداية عملية ستشارك فيها جميع الدول والمجتمع الدولي وستتمتع في إطارها بالشرعية الكاملة. وتأمل أن الدول المشاركة في المؤتمر الدولي القادم بشأن الأمن النووي ستعزّز جميع جوانب الأمن النووي، بدل الاكتفاء بالإعراب عن القلق بشأن التهديدات المحدَّدة، وأن المؤتمر سيؤدي إلى عمل متعدد الأطراف بغية اعتماد اتفاقية دولية ملزمة قانونياً بشأن الأمن النووي وإعلان شامل يتناول جميع المواد النووية، بما في ذلك نسبة المواد النووية البالغة ٨٥٪ التي تُستخدم لأغراض عسكرية.

١٣٢- وبما أن شيلي تولي أهمية كبيرة لتعزيز النظام القانوني للأمن النووي، انضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وإلى التعديل المدخل فيه، وتدعو إلى تحقيق عالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

١٣٣- وتدعم شيلي تعزيز البروتوكول الإضافي وإعطاءه صفة عالمية كوسيلة إلى تحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات في الوكالة بشكل كبير. وترحّب شيلي بتعاون إيران مع الوكالة في التحقّق من امتثالها لخطة العمل الشاملة المشتركة، كما أفاد بذلك المدير العام. وقال إن بلاده تشجّع إيران على مواصلة التعاون البنّاء مع الوكالة

والمجتمع الدولي بغية تبديد كل الشكوك المتبقية وممارسة حقها غير القابل للتصرّف في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية.

١٣٤- وتدين شيلي بشدة التجربة النووية الذي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وتحث شيلي في هذا الصدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إضفاء صفة رسمية على وضعها كدولة غير حائزة لأسلحة نووية بموجب معاهدة عدم الانتشار وأن تفتح أبواب منشأتها النووية أمام عمليات التفتيش فيما يخص الضمانات والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أبكر وقت ممكن. وتدعو شيلي إلى تقييم شامل للوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك حالة حقوق الإنسان والتأثير الإنساني لبرنامجها النووي، وإلى استئناف محادثات ذات مصداقية بحسن نية من أجل إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقّق منه.

١٣٥- ولم تشمل سياسة شيلي في مجال الطاقة لعام ٢٠٥٠ إدراج القوى النووية في تشكيلتها في مجال الطاقة، غير أن هذا القرار قيد المراجعة. وأُنشئت أيضاً لجنة الأمن في حالات الطوارئ الإشعاعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لكي تكون لجنة استشارية رئاسية تقنية دائمة تضم ١٨ هيئةً وأمانةً تقنية تضم لجنة الطاقة النووية الشيلية ووزارة الطاقة. وكُلِّفت بتقييم بناء القدرات المؤسساتية وبدعمه بغية منع الأحداث النووية والإشعاعية والتصدي لها، وهي أحداث تؤثّر في الأمن العام والأمان الشخصي والبيئة. وتنفّذ اللجنة مشروعاً بشأن الكشف عن المواد المشعة في مواقع معيَّنة على امتداد حدود البلاد.

١٣٦- وتولي شيلي أولية كبيرة لأمان نقل المواد النووية وتحث على إبقاء هذه المسألة في جدول أعمال الوكالة. وبما أن التعاون المستدام وتبادل المعارف بين الجهات المعنية بالغا الأهمية بالنسبة إلى حماية حقوق الدول الساحلية في حال وقوع حادث خلال النقل البحري لمواد نووية عالية الإشعاع، شاركت شيلي مشاركةً نشطةً في الحوار غير الرسمي، الذي ثبّت تبادل المعلومات وبنى الثقة بين الدول الساحلية والدول الشاحنة.

١٣٧- وأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة تتسم بالأهمية بالنسبة إلى شيلي، التي تطوّر مشاريع رامية إلى تحديد أثر مبيدات الآفات والفلزات الثقيلة والملوّثات على النظم البيئية المائية التي لها قيمة بالنسبة إلى الزراعة والزراعة الصناعية. وبسبب العمل الذي تضطلع به الوكالة بغية تعزيز الأمان العام، بُنيت القدرات التقنية واقتُنيت معدات التحليل الدقيق بغية تزويد الشرطة الاستقصائية الشيلية بها. وستواصل شيلي تعزيز الصحة البشرية في إطار برنامج التعاون التقني من خلال تطوير منتجات جديدة من أجل تشخيص الأمراض مبكراً ووضع أنماط علاجية يمكن تطبيقها.

١٣٨- وتشيد شيلي بالوكالة لأنها تؤدي دوراً في تعزيز السلام من خلال تنفيذ معاهدة عدم الانتشار والضمانات والأنشطة التنموية المنفَّذة بمساعدة برنامج التعاون التقني، تكرّر شيلي التزامها بنزع السلاح وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية حصراً بغية تحسين الرفاه البشري وتحقيق السلام والأمن الدولي والتنمية.

رُفِعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.